

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والأربعون

15 حزيران/يونيه - 3 تموز/يوليه 2020

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الحق في التعليم: أثر أزمة مرض كورونا على الحق في التعليم - الشواغل والتحديات والفرص

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم*

موجز

في هذا التقرير، الذي أُعدَّ عملاً بقرارات مجلس حقوق الإنسان 4/8 و2/35 و9/38، تثنى المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم على الجهود التي بذلتها الحكومات خلال أزمة مرض كورونا (كوفيد-19) للحفاظ على حياة البشر في أوقات انعدام اليقين العلمي.

وقد كانت لأزمة "كوفيد-19" آثار عديدة على جميع قطاعات الحياة البشرية وتسببت في أزمة اقتصادية وتعليمية على حد سواء. وتحلّل المقررة الخاصة في هذا التقرير المسائل التي تراها الأكثر إلحاحاً من منظور حقوق الإنسان. والعمل في إطار حقوق الإنسان هو في الواقع ضروري لضمان ألا تتسبب التدابير المتخذة بهدف التصدي للجائحة في تعرض الحق في التعليم للخطر وفي زيادة معاناة أشد الفئات تهميشاً.

وتشدّد المقررة الخاصة على أنه على الرغم من التدابير المبتكرة العديدة التي اتخذتها العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية في جميع أنحاء العالم لضمان استمرارية التعليم إلى حد ما، لم يكن ينتظر بأي حال من الأحوال أن تعوّض النقص الفادح في الاستعداد العالمي لمواجهة أزمة بهذا الحجم. وكان لأخطاء الماضي فيما يتعلق ببناء نظم تعليمية قوية وقادرة على الصمود وبمكافحة أوجه عدم المساواة الراسخة أثر كبير على أكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً، وهو وضع لا يمكن أن يستجيب له أي تدبير مؤقت وعاجل استجابة كاملة.

* قدم هذا التقرير في وقت متأخر إلى خدمات المؤتمرات دون التفسير المطلوب بموجب الفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 208/53 بآء.



وتقدم المقررة الخاصة عدداً من التوصيات. وهي توصي، على وجه الخصوص، بإجراء تقييم شامل يكشف النقاب في كل سياق محلي عن الديناميات التي أدت إلى زيادة التمييز في التمتع بالحق في التعليم خلال الأزمة. وينبغي أن يشمل هذا التقييم تزايد أوجه عدم المساواة الناجم عن التدابير المتخذة لمواجهة الجائحة؛ ومدى استدامة النماذج الاقتصادية والمالية التي تقوم عليها نظم التعليم، بما في ذلك عواقب سوء تمويل المؤسسات التعليمية العامة؛ ودور القطاع الخاص في التعليم؛ ومدى كفاية الحماية الاجتماعية المقدمة للعاملين في مجال التعليم، بما في ذلك في القطاع الخاص؛ وغياب التعاون بين الإدارات الحكومية والمؤسسات التعليمية والمعلمين والمتعلمين والآباء والمجتمعات المحلية.

وعلاوة على ذلك، تشدد المقررة الخاصة على ضرورة ألا يُنظر إلى نشر التعليم الإلكتروني عن بُعد (إلى جانب الإذاعة والتلفزيون) سوى كحل مؤقت يهدف إلى معالجة أزمة معينة. وينبغي ألا تحل رقمنة التعليم أبداً محل التعليم الحضوري الذي يقدمه المعلمون، وأن يعتبر اقتحام الفاعلين الخاصين قطاع التعليم بقوة عن طريق التكنولوجيا الرقمية خطراً كبيراً على نظم التعليم وعلى الحق في التعليم للجميع على المدى الطويل. ومن الضروري إجراء مناقشة مستفيضة بشأن الحيز الذي ينبغي تخصيصه لهذا التعلم في المستقبل، وكذا عدم مراعاة الفرص الممكنة في هذا المجال فحسب، وإنما أيضاً الآثار الضارة لاستخدام الشاشات على الأطفال والشباب، بما في ذلك حقهم في الصحة والتعليم.

المحتويات

| الصفحة | |
|--------|--|
| 4 | أولاً - مقدمة |
| 5 | ثانياً - الإطاران القانوني والتنظيمي |
| 8 | ثالثاً - قضايا مثيرة للقلق |
| 9 | ألف - التمييز الهيكلي وتزايد أوجه عدم المساواة |
| 11 | باء - إيجابيات الأدوات التصحيحية وسلبياتها: حلول التكنولوجيا الفائقة والتكنولوجيا المنخفضة والحلول غير التكنولوجية |
| 13 | جيم - رقمنة التعليم: التحديات والفرص |
| 15 | دال - حقوق المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم |
| 20 | هاء - مستقبل نظم التعليم العام |
| 21 | رابعاً - استنتاجات وتوصيات |

أولاً - مقدمة

1- في هذا التقرير، الذي أُعدَّ عملاً بقرارات مجلس حقوق الإنسان 4/8 و 2/35 و 9/38، تتناول المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في التعليم آثار أزمة مرض كورونا (كوفيد-19) على الحق في التعليم. ونظراً لأن الجائحة أثّرت، وما زالت تؤثر، بشكل رهيب على الحق في التعليم في جميع أنحاء العالم، فإن المقررة الخاصة قرّرت تعديل خططها المتعلقة بتقديم التقارير المواضيعية والمساهمة في المناقشات العالمية الجارية حول كيفية ضمان استمرارية التعليم. وتتناول المقررة الخاصة في هذا التقرير المسائل التي تراها الأكثر إلحاحاً من منظور حقوق الإنسان⁽¹⁾.

2- لقد كُتِبَ الكثير عن الأثر المروع لأزمة "كوفيد-19" على نظم التعليم والمتعلمين. وقد نشرت جهات فاعلة عديدة، حكومية أو حكومية دولية أو غير حكومية، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مبادئ توجيهية وتوصيات مفيدة بشأن كيفية معالجة حالة أكثر من 1,5 مليار متعلم تضرروا من إغلاق المدارس والجامعات في العالم. وعموماً، وحسب إفادة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، كانت المدارس، في 2 نيسان/أبريل 2020، مغلقة على الصعيد الوطني في 194 بلداً وإقليماً وعلى الصعيد المحلي في بلدان أخرى⁽²⁾.

3- وترحب المقررة الخاصة بالعمل الذي أنجزته منظمات دولية مثل اليونسكو، والمنظمة الإسلامية العالمية للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والشراكة العالمية من أجل التعليم، والشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال في جميع أنحاء العالم. وهي تنفي على جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي، وتقاسم الممارسات الجيدة، وتقديم مبادئ توجيهية واقتراحات مفيدة بشأن أفضل سبل معالجة ما يمكن وصفه بأزمة التعليم.

4- والآن، بعد أن مرت الفترة الأولى - التي أغلقت خلالها المؤسسات التعليمية على عجل، وكان ذلك عموماً دون سابق إنذار أو استعداد - لا بد من تقييم ما حدث وتحليل أثر هذه الأزمة على التعليم على المدى القصير والمتوسط والطويل.

5- ولأن بعض البلدان شرعت ببطء في إعادة فتح المؤسسات التعليمية أو تعتمد القيام بذلك، فإن كل تبعات أزمة "كوفيد-19" بالنسبة للتعليم ستوقف على التدابير المعتمدة حالياً. وإذا كان ينبغي اعتبار جلّ الخطوات المتخذة خلال الأزمة مؤقتة، فإنه بإمكان عدد آخر منها إتاحة فرص جديدة. ويكمن السؤال الرئيسي فيما إذا كنا سنستطيع إحداث تغيير إيجابي دون نسف التقدم المحرز على مدى العقود الأخيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على التعليم.

6- بيد أنه ينبغي إجراء تقييم لأثر الأزمة دون إغفال السياق العام الأوسع نطاقاً: فنظم التعليم العام تعاني من الضغط ونقص التمويل، وأوجه عدم المساواة في التعليم تظل مذهلة، والحصول على التعليم يشكّل حلاً بالنسبة للكثيرين، و258 مليون طفل وشاب، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة⁽³⁾،

(1) سيُعدّ التقرير المواضيعي المتعلق بالأبعاد الثقافية للحقوق في التعليم من أجل النظر فيه في وقت لاحق بعد أن كان مقررًا في البداية تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والأربعين.

(2) انظر <https://en.unesco.org/covid19/educationresponse>.

(3) انظر الرابط: <https://tellmaps.com/uis/oosc/#!/tellmap/-528275754>.

كانوا بالفعل خارج المدرسة قبل الجائحة⁽⁴⁾. واليوم، مازال حوالي 773 مليون شخص يعاني من الأمية؛ ومن بينهم نساء كثيرات يعشن في بلدان منخفضة الدخل⁽⁵⁾.

7- وقد أدت الأزمة إلى تفاقم كبير في المشاكل الموجودة والمرتبطة بإعمال الحق في التعليم. وإذا كان من المهم تقييم أثر الأزمة، فإنه من المهم أيضاً أن نعترف كيف أن بعض سمات النظم التعليمية الحالية قللت إلى أدنى حد التبعات السلبية (أو الإيجابية) لأثر أزمة "كوفيد-19"، أو ضحمتها إلى أقصى حد. وعلى وجه الخصوص، بات التمييز الهيكلي جلياً على نحو كبير خلال أزمة التعليم وتضررت منه على الخصوص الفئات الأكثر تهميشاً وضعفاً. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تكون أزمة التعليم قد أثرت على نحو أشد في البلدان حيث تعاني نظم التعليم العام من الهشاشة وتنعقد الثقة المتبادلة بين المواطنين والمؤسسات العامة ويغيب الحوار الاجتماعي مع نقابات وروابط المعلمين وتنعقد ثقافة التشجيع على إرساء علاقة وثيقة بين المدارس والأسر والمجتمعات المحلية.

8- وشاركت المقررة الخاصة، في إطار إعداد تقريرها، في مناقشة عبر الإنترنت تناولت مسألة تزايد أوجه عدم المساواة في التعليم بسبب الجائحة، ونُظمت تحت رعاية ولايتها، بالتعاون مع المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومبادرة الحق في التعليم. وقد شاركت في المناقشة منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية، بما في ذلك اليونيسكو، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، والبنك الدولي، والشراكة العالمية من أجل التعليم، والشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، دُعيت المقررة الخاصة إلى المشاركة في مناقشتين على الإنترنت؛ إحداهما نظمتها اللجنة النفاية الفرنكوفونية للتعليم والتدريب، بالتعاون مع منظمة التعليم الدولية، بشأن حالة المعلمين ومشاركتهم أثناء الأزمة، والثانية نظمتها الحملة العالمية للتعليم بشأن الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني وأثر الأزمة على الحق في التعليم. وهي تقدم شكرها الخالص لجميع المشاركين على وقتهم وإسهاماتهم، بمن فيهم أولئك الذين قدموا تقارير ومساهمات تلقائية⁽⁶⁾.

ثانياً - الإطار القانوني والتنظيمي

9- خلافاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا يتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حكماً يعفي الدول من امتثال التزاماتها.

10- ولذلك، يجب على الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تواصل، أثناء الأزمات، ضمان الحق في التعليم (المادة 13)، وهو التزام مكرس أيضاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 26). وعندما تحدّ التدابير المتخذة، مثل إغلاق المؤسسات التعليمية أو إعادة فتحها جزئياً، من الحقوق المنصوص عليها في العهد، فإنه ينبغي أن تمتثل الشروط المنصوص عليها في المادة 4 من العهد والمادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

11- وعلى نحو ما أكدته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يجب أن تكون التدابير المتخذة والمحدّدة للحقوق الواردة في العهد ضرورية في جوهرها لمكافحة أزمة الصحة العامة التي أفرزتها جائحة كوفيد-19، وأن تكون معقولة ومتناسبة. وينبغي عدم إساءة استخدام تدابير وسلطات الطوارئ التي اعتمدها الدول الأطراف من أجل التصدي للوباء، وينبغي رفعها بمجرد انتفاء طابعها الضروري

(4) تقرير مقدّم من التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية.

(5) انظر الرابط: <http://uis.unesco.org/en/topic/literacy>.

(6) ستتاح المساهمات التي تلقتها المقررة الخاصة على الرابط الإلكتروني التالي:

www.ohchr.org/EN/Issues/Education/SREducation/Pages/SREducationIndex.aspx

لحماية الصحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تستند أشكال التصدي للجائحة إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة لحماية الصحة العامة⁽⁷⁾.

12- وتنفق المقررة الخاصة مع اللجنة على أن لهذه الجائحة والتدابير المتخذة لمكافحة أثر سلبي مفرط على أكثر الفئات تهميشاً، ومن ثم يجب على الدول أن تبذل كل ما في وسعها لتعبئة الموارد اللازمة لمكافحة جائحة كوفيد-19 بأكبر قدر ممكن من المساواة، وذلك لتفادي تسليط عبء اقتصادي إضافي على هذه الفئات المهمشة. وينبغي منح الاحتياجات الخاصة لهذه الفئات الأولوية عند تخصيص الموارد⁽⁸⁾.

13- وينطوي الحق في التعليم على أهمية خاصة بالنسبة للأطفال. وعلى غرار العهد، لا تتضمن اتفاقية حقوق الطفل شرط إعفاء. بيد أن لجنة حقوق الطفل أوضحت أنه يجب ألا تفرض القيود على حقوق الطفل من أجل حماية الصحة العامة سوى عند الضرورة، وأن تكون متناسبة وتُحصر في أدنى حد ممكن⁽⁹⁾. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تراعي هذه القيود مبدأ إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح الطفل الفضلى (المادة 31) من الاتفاقية). ويشمل ذلك القيود المفروضة على حق الطفل في التعليم (المادة 28)⁽¹⁰⁾.

14- ومن الأهمية بمكان اللجوء إلى الإطار المنصوص عليه في التعليق العام رقم 13 (1999) بشأن الحق في التعليم لتقييم التحديات والأولويات ولضمان عدم تخلف الفئات الأكثر ضعفاً عن الركب. ووفقاً لذلك الإطار⁽¹¹⁾، يجب أن يتسم التعليم بالسماوات المترابطة والأساسية التالية، والتي لها جميعها أهمية خاصة في أوقات الأزمات:

(أ) التوافر، وهو ما يعني توفير مؤسسات تعليمية مشتغلة، بمرافق للصرف الصحي لكلا الجنسين ومياه شرب مأمونة، وكذلك توفير مدرسين ومدربين ومواد تعليمية وخدمات إعلامية وتكنولوجيا المعلومات؛

(ب) إمكانية الوصول، وهو ما يعني أنه يجب أن تكون المؤسسات والبرامج التعليمية متاحة مادياً واقتصادياً للجميع، دون تمييز؛

(ج) المقبولية - وهو ما يعني أنه يجب أن يكون شكل التعليم وجوهراً، بما في ذلك مناهجه الدراسية وأساليب تدريسه، مقبولين للطلاب (مثلاً، أن يكونا وثيقي الصلة بالاحتياجات وجيدين وملائمين من الناحية الثقافية)، وللوالدين حسب الاقتضاء؛ وهذا يخضع للأهداف التعليمية المنصوص عليها في المادة 13(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعايير الدنيا التي وافقت عليها الدولة فيما يتعلق بالتعليم طبقاً للمادة 13(3) و(4) من العهد نفسه؛

(د) القابلية للتكيف - وهو ما يعني أن يتسم التعليم بالمرونة اللازمة ليتكيف مع احتياجات مجتمعات وفئات مجتمعية متغيرة ويستجيب لاحتياجات الطلاب في محيطهم الاجتماعي والثقافي المتنوع.

(7) الوثيقة E/C.12/2020/1، الفقرتان 10 و 11.

(8) المرجع نفسه، الفقرة 14.

(9) لجنة حقوق الطفل، بيان مؤرخ 7 نيسان/أبريل 2020، ومتاح من https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treaty .bodyexternal/Download.aspx?symbolno=INT/CRC/STA/9095&Lang=en

(10) المرجع نفسه.

(11) انظر أيضاً المبدأ 14 من مبادئ أيدجان التوجيهية بشأن التزامات الدول بحقوق الإنسان من أجل توفير تعليم عام وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم.

15- وتدرك المقررة الخاصة أن الكثيرين تفاجؤوا بإغلاق المؤسسات التعليمية وأنه كان من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة، لكنها تصرّ على أهمية الالتزام بهذا الإطار ليس فقط من أجل المساواة والإنصاف ولكن أيضاً من أجل الفعالية. فعلى سبيل المثال، يجب تنفيذ التعلّم عن بُعد مع مراعاة هذا الإطار لتفادي أن يتسبب في تفاقم أوجه عدم المساواة بدلاً من تخفيفها. وعلاوة على ذلك، يتطلب إطار التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والقابلية للتكيف تعاوناً وثيقاً فيما بين المؤسسات والمعلمين والأسر والمجتمعات المحلية لضمان فهم احتياجات المتعلّمين وأسرههم. وهذا يتعارض مع بعض المواقف ذات الطابع الاستبدادي والمهمي والتي تتفاقم في أوقات الأزمات، كما يلاحظ في أنحاء كثيرة من العالم.

16- وهناك فرصة "لإعادة البناء بشكل أفضل" بعد زوال الجائحة ومعالجة نقاط الضعف القائمة. لكن تحقيق ذلك يقتضي فهم كيف يمكن لسياسات وأطر قانونية وتنظيمية لم تُكن مدججة بشكل كافٍ في نهجاً قائم على حقوق الإنسان أن تؤدي إلى تفاقم الأثر السلبي للجائحة على حق الفئات الأكثر ضعفاً في التعليم.

17- ويبدو من الضروري تعزيز هذه السياسات والأطر القانونية والتنظيمية وتعديلها لمواجهة الأزمة القادمة، وذلك على سبيل المثال من خلال:

(أ) ضمان احترام إطار التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والقابلية للتكيف في جميع مستويات نظام التعليم، بما في ذلك على مستوى المدارس. ويشكّل هذا الإطار أداة قوية لمعالجة أوجه عدم المساواة في التمتع بالحق في التعليم الجيد الشامل. وهو يساعد على بناء ثقافة حقوق الإنسان في نظم التعليم، وكذلك ثقافة التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الآباء والمجتمعات المحلية، كأساس متين لمعالجة الأزمات المستقبلية بسرعة وبطريقة تفاعلية؛

(ب) الدمج الكامل لحقوق الأطفال الذين يشكّل لهم الحق في التعليم أهمية خاصة، وينبغي اعتبارهم أصحاب حقوق؛

(ج) إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً؛

(د) تزويد نظم التعليم الوطنية بخطط استعداد تضمن التعليم في حالات الطوارئ، لأن عدداً قليلاً من البلدان يملك خططاً تعليمية⁽¹²⁾ تراعي الأزمات، ولأن واضعي خطط التعليم على جميع المستويات غير مدربين تدريباً كافياً في هذا الصدد. وينبغي أن تستند هذه الخطط إلى الحق في التعليم للجميع وإلى إطار التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والقابلية للتكيف؛

(هـ) وضع الحق في التعليم العام في صلب السياسات التعليمية. وينبغي أن تُدمج الأطر القانونية والتنظيمية، على وجه الخصوص، الحق في الوصول إلى المؤسسات والبرامج التعليمية العامة على أساس غير تمييزي بوصفه التزاماً أساسياً، وفقاً للمادة 13 من العهد⁽¹³⁾. ومن المرجح أن تكون البلدان ذات نظم التعليم العام القوية أكثر استجابة من غيرها للأزمات التعليمية، وأن تكون البلدان ذات خدمات الصحة العامة القوية أقدر على الاستجابة للأزمات الصحية. وعلى نطاق أوسع، يشكّل إعمال الحق في التعليم العام الشامل والجيد للجميع على المدى الطويل أفضل طريقة لمكافحة أوجه عدم المساواة التي لم تخلقها أزمة "كوفيد 19" لكن كشفتها وفاقمتها بشكل كبير. والتدابير المؤقتة التي تتخذ خلال الأزمات لا يمكنها سوى التقليل من الأثر، لا حل أوجه عدم المساواة.

(12) <https://inee.org/collections/education-planning>

(13) التعليق العام رقم 13، الفقرة 57.

18- وفي حين تعاني المجتمعات من أزمة اقتصادية هائلة ذات آثار طويلة الأمد، تذكّر المقررة الخاصة الدول بالتزامها في إطار المادة 2 من العهد بأن تخصص أقصى ما تملكه من موارد لضمان الأعمال الكامل للحقوق المعترف بها في العهد تدريجياً. وتفيد اللجنة بأن أي تدبير تراجمي يُتخذ بشكل متعمد في هذا الصدد سيكون من اللازم إخضاعه لدراسة متأنية للغاية وتبريره تبريراً تاماً بالإشارة إلى كل الحقوق التي ينص عليها العهد وفي سياق الاستخدام الكامل لأقصى ما هو متاح من الموارد⁽¹⁴⁾. وفي هذا السياق، تتيح مبادئ أبيدجان المتعلقة بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان بتوفير التعليم العام وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم إرشادات مفيدة⁽¹⁵⁾.

ثالثاً- قضايا مثيرة للقلق

19- بذلت معظم الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، قصارى جهدها لمعالجة أزمة التعليم في وقت قصير جداً. وهي جهود تتمناها المقررة الخاصة. وقد تلقت شهادات عديدة، من جميع أنحاء العالم، حول نشر التعليم عن بُعد من خلال حلول التكنولوجيا الفائقة (مثل التدريس عبر الإنترنت)، أو حلول التكنولوجيا المنخفضة (مثل استخدام الإذاعة أو التلفزيون) أو الحلول غير التكنولوجية (مثل توزيع الوثائق)؛ والإجراءات المتخذة لبلوغ أكثر الفئات ضعفاً؛ والدعم المقدم للمعلمين والأسر لضمان توفير التعليم المنزلي والاهتمام برعاية المتعلمين وأسرهم. وهي تشيد على نحو خاص بالمعلمين، ومنهم نساء كثيرات، الذين تحلوا بالشجاعة (لا سيما المعتنون بأطفال العاملين في الخطوط الأمامية) وبالالتزام، وأبدعوا في تصميم أساليب تعليمية جديدة وفي إيجاد سبل الحفاظ على التواصل مع المتعلمين، وأبدوا المرونة في التكيف مع السياق الجديد.

20- غير أنه لا يمكن أبداً توقع أن تعوّض هذه التدابير النقص الفادح في الاستعداد العالمي لمواجهة أزمة بهذا الحجم. وعلاوة على ذلك، كان لأخطاء الماضي أثر كبير فيما يتعلق ببناء نظم تعليمية قوية وقادرة على الصمود على أكثر الفئات ضعفاً وهميشاً، وهو وضع لا يمكن أن يستجيب له أي تدبير مؤقت وعاجل استجابة كاملة.

21- ومن الضروري إجراء تقييم شامل، لأنه يجب أن يضمن أصحاب المصلحة استعدادهم لمواجهة الأزمة المقبلة. وينبغي أن يشمل هذا التقييم ما يلي: تزايد أوجه عدم المساواة الناجم عن التدابير المتخذة لمواجهة الجائحة؛ ومدى استدامة النماذج الاقتصادية والمالية التي تقوم عليها نظم التعليم، بما في ذلك عواقب سوء تمويل المؤسسات التعليمية العامة؛ ودور القطاع الخاص في التعليم؛ ومدى كفاية الحماية الاجتماعية المقدمة للعاملين في مجال التعليم، بما في ذلك في القطاع الخاص؛ وغياب التعاون بين الإدارات الحكومية والمؤسسات التعليمية والمعلمين والمتعلمين والآباء والمجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، ولأن التعلم الرقمي شهد تقدماً سريعاً، لا بد من إجراء مناقشة مستفيضة بشأن الحيز الذي ينبغي تخصيصه لهذا التعلم في المستقبل، وكذا عدم مراعاة الفرص الممكنة في هذا المجال فحسب، بل أيضاً الآثار الضارة لاستخدام الشاشات على الأطفال والشباب، بما في ذلك على حقهم في الصحة والتعليم. وينبغي أيضاً الانتباه للمخاطر التي يشكّلها التحول إلى التعليم الإلكتروني بالنسبة لهؤلاء الأطفال المعرضين لخطر الاستبعاد الرقمي أو ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

(14) التعليق العام رقم 3 (1990) بشأن طبيعة التزامات الدول الأطراف، الفقرة 9.

(15) انظر، على وجه الخصوص، المبدأين 45-46.

ألف - التمييز الهيكلي وتزايد أوجه عدم المساواة

22- يساور المقررة الخاصة قلق بالغ إزاء اتساع نطاق أوجه عدم المساواة في الحصول على التعليم بسبب إغلاق المؤسسات التعليمية والأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الوباء.

23- وفي سياق فترة ما بعد جائحة كوفيد-19، قد تكتسي بعض أسس التمييز الجديدة، مثل عدم الوصول إلى الإنترنت، المزيد من الأهمية. بيد أنها لا تحيل في نهاية المطاف سوى إلى أوجه عدم مساواة هيكلية قائمة بالفعل داخل المجتمعات، ومستندة بصفة خاصة إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أو البعد الجغرافي، أو النوع الجنسي أو الجنساني، أو اللغة، أو الدين، أو اللون، أو الأصل القومي أو الإثني، أو الإعاقة، أو أي وضع آخر. كما توجد فوارق عظيمة في فرص الحصول على التعليم بين البلدان وداخلها. كما أن حالة الأطفال المتضررين من الأزمات الإنسانية (اللاجئون والسكان المتضررون من الصراعات) تثير قلقاً بالغاً⁽¹⁶⁾.

24- وقد أدى إغلاق المدارس والجامعات إلى توقف تعلّم عدد كبير جداً من الأفراد. وربما كانت العواقب محدودة في الحالات حيث لم تدم عمليات الإغلاق سوى بضعة أسابيع واستطاع الآباء ضمان التعليم المنزلي الفعال، واستفاد الأطفال من دعم معلمهم المستمر ومن الوصول إلى منصات التعلم الرقمية. وربما لم تعترض الأطفال الذين كان أداؤهم بالفعل جيداً في المدرسة وكانوا يستفيدون من ظروف بدنية واجتماعية واقتصادية ونفسية جيدة في المنزل أي مشكلة على الإطلاق. وينطبق الشيء نفسه على المتعلمين الأكبر سنّاً الذين استطاعوا الوصول إلى التعليم الإلكتروني وإلى غيره من أشكال الدعم التربوي والاجتماعي.

25- بيد أن عمليات إغلاق المدارس شكلت كارثة بالنسبة للعديد الآخرين، وستكون لها تبعات هائلة وطويلة الأجل على حقهم في التعليم وستحرمهم من فرص مستقبلية⁽¹⁷⁾. وبالنسبة للعديد من الأطفال، أدى إغلاق المدارس إلى تسارع حالات انعدام المساواة. وينطبق هذا بصفة خاصة على الأطفال الضعفاء اجتماعياً الذين لا يستطيع آباؤهم ضمان التعليم المنزلي الفعال لهم والتكلم بنفس اللغة المستخدمة في المدرسة، والذين يعيشون في مساكن رديئة النوعية أو غير آمنة، والذين يعانون من الاستبعاد الرقمي، والذين يتكفلون بأفراد آخرين، والذين عانوا من الهشاشة الاقتصادية والجوع نتيجة إغلاق المدارس، والذين لم يتمكنوا من الوصول إلى التعلّم الإلكتروني أو الاستفادة منه. وقد تؤدي جائحة "كوفيد-19" إلى تسرّب الأطفال والشباب بشكل دائم من التعليم لأسباب شتى، بما في ذلك عجز آباءهم عن دفع الرسوم المدرسية في سياق فترة ما بعد كوفيد-19، واضطرارهم إلى إعالة أسرهم اقتصادياً، وإفلاس مدارسهم أو عجزها عن تطبيق تدابير النظافة والحماية اللازمة لضمان العودة الآمنة في الأجل القصير. وبالنسبة للكثيرين، أسفرت عمليات إغلاق المدارس كذلك عن توقف الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، بما فيها الوجبات المدرسية وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي. وقد أدى الحجر وتوقف الخدمات التعليمية إلى زيادة خطر العنف المنزلي والضائقة النفسية والاجتماعية، والعنف الجنسي والجنساني، وزواج الأطفال، وعمل الأطفال والاتجار بهم، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. واستناداً إلى أزمات سابقة مثل أزمة إيبولا، تتوقّع التقديرات الأولية بأن يزيد عدد

(16) انظر تقرير المقرر الخاص بشأن حق اللاجئين في التعليم (A/73/262).

(17) George Psacharopoulos and others, "The COVID-19 cost of school closures" (Brookings, 29 April 2020).

الفتيات غير الملتحقات بالمدارس عند إعادة فتح جميع المدارس بحوالي عشرة ملايين مقارنة بما كان عليه عددهن قبل انتشار الجائحة⁽¹⁸⁾.

26- ويظل الوضع كذلك صعباً للغاية بالنسبة للطلاب الذين باتوا غير قادرين على إعالة أنفسهم و/أو سداد ديونهم بسبب فقدان وظائفهم. ولم يتمكن بعض الطلاب الأجانب من العودة إلى بلدانهم ووجدوا أنفسهم يعانون من العزلة والعوز ويعيشون في مساكن رديئة.

27- وفي كثير من الأحيان، لم تكن التدابير المتخذة للتقليل من أثر جائحة "كوفيد-19" على استمرارية التعليم مركزة على مسألة إعمال حقوق الإنسان التي تقتضي من صناع القرار الانتباه إلى حالة الفئات الأكثر ضعفاً وتلبية احتياجاتهم وضمان تنفيذ مبدأ عدم التمييز.

28- وتلاحظ المقررة الخاصة بقلق، على سبيل المثال، المعلومات التي تفيد بأن بعض الحكومات قد أسقطت من أولوياتها تعليم مجتمعات اللاجئين خلال الأزمة. كما سُجّلت حالات للتمييز ضد أطفال العاملين في مجال الصحة، إذ مُنع العديد منهم من استئناف دراستهم كالعادة بعد إعادة فتح المدارس خشية أن يكونوا معديين. وأحياناً، عُلق تعليم الأطفال المحتجزين والخاضعين لوصاية الدولة في سياق جائحة "كوفيد-19".

29- وتفيد التقارير بأن بعض الحكومات لم تعالج حالة الأطفال ذوي الإعاقة، أو أنها فعلت ذلك عند فوات الأوان بالفعل. والأطفال ذوو الإعاقة الذهنية أكثر تعرّضاً لخطر الاستبعاد وأكثر عرضة للتسرب من الدراسة كون عدد قليل من الآباء أو مقدمي الرعاية مدربين على تعليمهم في المنزل. وعلاوة على ذلك، غالباً ما لا يكون التعلّم عن بُعد مناسباً لاحتياجاتهم التعليمية ومصمماً وفقاً لها. وقد يحتاج الأطفال ذوو الإعاقات الذهنية إلى دعم مباشر إضافي⁽¹⁹⁾. ومع ذلك، لُفت الانتباه إلى ممارسات جيدة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، أُفيد بأن بلدانا مثل إكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغواتيمالا وكينيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية وفيت نام نشرت توجيهات وتوصيات لفائدة الأسر ومقدمي الرعاية⁽²⁰⁾. وفي بيرو، أفادت التقارير بأن التعليم المنزلي قُدّم عبر 50 محطة إذاعية محلية ناطقة بتسع لغات أصلية ومن خلال القنوات التلفزيونية المفتوحة بلغة الإشارة، حيث استفاد منه أكثر من 200 000 طالب في المجتمعات المحلية النائية في منطقتي أند والأمازون⁽²¹⁾.

30- وقد تستمر زيادة أوجه عدم المساواة بعد إعادة فتح المدارس. ويساور المقررة الخاصة بالقلق، على سبيل المثال، إزاء التقارير التي تشير إلى أن عدداً قليلاً فقط من أكثر الفئات ضعفاً يعود بالفعل إلى المدارس في بعض البلدان التي يكون فيها عودة الأطفال إلى المدارس تطوعياً⁽²²⁾.

(18) Malala Fund, "Girls' education and COVID-19: what past shocks can teach us about mitigating the impact of pandemics", p. 2, and OHCHR, "COVID-19 and women's human rights: guidance" نيسان/أبريل 2020.

(19) تقرير مقدّم من التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية.

(20) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "كوفيد-19 وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: توجيهات" (29 نيسان/أبريل 2020)، وتقرير مقدّم من التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية.

(21) تقرير مقدم من التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية. انظر أيضاً <https://noticia.educacionred.pe/2020/05/aprendo-casa-estrategia-minedu-difundio-mas-700-programas-lenguas-originarias-199810.html> (بالإسبانية).

(22) تقرير مقدم من النقابة الوطنية لمعلمي الدرجة الثانية (فرنسا).

31- ولزيادة أوجه عدم المساواة في مجال التعليم عواقب أكثر مأساوية نظراً لأهمية التعليم، بوصفه حقاً تمكينياً، في السماح للجميع باستكشاف إمكاناتهم وتحقيقها. ولذلك، فإن أوجه عدم المساواة في التعليم لا يمكنها سوى أن تعزز التفاوتات وتديمها. وقد أظهرت الأزمة كذلك مدى تمازج وترابط حقوق الإنسان، لا سيما الحق في التعليم، والحق في المياه والصرف الصحي (بما في ذلك في المؤسسات التعليمية)، والحق في الطعام المغذي الكافي (عندما توفر المدارس الغذاء)، والحق في السكن اللائق (الضروري لمتابعة التعليم المنزلي)، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في العمل (الذي غالباً ما يعتمد على مستوى التعليم المحصل)، وكذلك حق الطفل في التحرر من جميع أشكال العنف أو الإصابة أو الإساءة. ويجد التعليم نفسه في نقطة التقاء العديد من سياسات الإجراءات العامة الموجهة إلى الفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال. وعندما يعلّق التعليم، تُعلّق العديد من الخدمات الأخرى أيضاً.

باء- إيجابيات الأدوات التصحيحية وسلبياتها: حلول التكنولوجيا الفائقة والتكنولوجيا المنخفضة والحلول غير التكنولوجية

32- عُمّمت معلومات عن التدابير التي اتخذها عدد كبير من الدول التي بذلت جهوداً كبيرة لإطلاق برامج تعليمية عن طريق شبكة الإنترنت والتلفزيون والإذاعة. ووُزعت الحواسيب واللوحات الإلكترونية والشاشات التلفزيونية وأجهزة الراديو، وأُطلقت اتصالات الإنترنت، ووُزعت المواد التعليمية عن طريق البريد أو في ساحات المدارس⁽²³⁾.

33- وترحب المقررة الخاصة بهذه الجهود لكنها تحذّر من مغبة اعتبار الحلول ذات التكنولوجيا الفائقة الوسيلة الرئيسية أو الأفضل لضمان استمرارية التعليم في أوقات الأزمات، في حين أنه من الضروري للغاية التفكير في مزيج من حلول التكنولوجيا الفائقة والتكنولوجيا المنخفضة والأدوات غير التكنولوجية، تبعاً للسياق. ويمكن أن يكون لأبسط التكنولوجيات، مثل المواد المطبوعة، أثر إيجابي على استمرارية التعلم خلال فترات إغلاق المدارس، وينبغي أن تشكل جزءاً أساسياً من الاستجابات.

34- فعلى سبيل المثال، ترى الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ أنه قد يكون من الأنسب، بحسب السياق والفئة، اتباع نهج متعدد الجوانب، لأنه سيكون من الصعب، سواء من منظور العرض والطلب، تطبيق معظم أشكال التعلّم عن بُعد الرقمية في المناطق ذات القدرات الاتصالية المحدودة. فأولاً، معظم نظم التعليم في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات غير مجهزة على نحو يسمح بالتعليم الإلكتروني. وثانياً، لن تتاح لمعظم السكان المهمشين الوسائل المالية أو المادية لدعم أطفالهم بالتعلم الرقمي عن بعد. ومن الضروري مثلاً مراعاة المسائل التالية: تكاليف تنزيل البيانات الإضافية وتحميلها وبثها؛ والاحتمال المحدود بأن تكون للأسر الأجهزة المعلوماتية (الكافية) لدعم التعلم الإلكتروني؛ والتأثير المحتمل للقوالب النمطية الجنسانية في تحديد المستفيدين من المعدات المتاحة للأسر؛ واحتمال أن يسجّل، في وقت الأزمات، تراجع في دخل الأسر المعيشية وزيادة في استخدام مذكراتها لتغطية التكاليف الأساسية⁽²⁴⁾.

(23) انظر <https://docs.google.com/spreadsheets/d/1ndHgP53atJ5J-EtxgWcpSfYg8LdzHpUsnb6mWyb> (Shelby Carvalho and Lee Crawford, "School's out: now what?") (مركز التنمية العلمية، 25 آذار/مارس 2020).

(24) INEE, "Technical note: education during the COVID-19 pandemic" (New York, April 2020), الصفحة 13.

35- وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من الحفاظ على درجة معينة من التفاعل بين المتعلمين والمعلمين وفيما بين المعلمين⁽²⁵⁾. وحتى في الأسر المعيشية الأشد فقراً وتلك التي تعاني من إلمام محدود بالقراءة والكتابة، يمكن أن تساهم مشاركة الوالدين والإخوة ودعمهم كثيراً في تحسين نتائج التعلم باستخدام الأساليب البسيطة جداً⁽²⁶⁾.

36- وقد يؤدي الاعتماد المفرط على أدوات التعلم الإلكتروني عن بُعد لضمان استمرارية التعليم إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. والأرقام التي أصدرتها اليونسكو تتحدث عن نفسها: فمن بين مجموع المعلمين الذين توقفوا عن الذهاب إلى المدرسة بسبب وباء "كوفيد-19"، حوالي 826 مليون (50 في المائة) لا يملكون حاسوباً في المنزل، و706 ملايين (43 في المائة) لا يملكون الإنترنت في المنزل⁽²⁷⁾.

37- والفوارق حادة بوجه خاص في البلدان المنخفضة الدخل: ففي أفريقيا جنوب الصحراء، لا يملك 89 في المائة من المعلمين حواسيب منزلية، ولا يملك 82 في المائة منهم الإنترنت. وعلاوة على ذلك، وفي الوقت الذي يمكن أن تساعد فيه الهواتف النقالة المتعلمين على الوصول إلى المعلومات والتواصل مع معلمهم ومع بعضهم البعض، يعيش حوالي 56 مليون متعلم في مناطق لا تغطيها شبكات الهاتف النقال - ونصفها تقريباً يوجد في أفريقيا جنوب الصحراء⁽²⁸⁾. ونشرت تقارير كثيرة عن الصعوبات التي تعترض الحصول على الأدوات الإلكترونية، ولا سيما بالنسبة لمن يعيشون في المناطق النائية أو الريفية، بما في ذلك في البلدان المتقدمة.

38- وتلاحظ المقررة الخاصة بقلق، في هذا الصدد، أن البيانات الإحصائية المتعلقة بالوصول إلى التعلم الإلكتروني عن بُعد قد تفتقر إلى الدقة. وقد أشير، على سبيل المثال، إلى أنه في بعض البلدان، بما فيها ألبانيا، لم تُحسب المدارس الخاصة عند جمع هذه الإحصاءات. ومن المرجح كذلك أن تكون الإحصاءات قد أغفلت الهياكل التعليمية غير الرسمية⁽²⁹⁾. وعلاوة على ذلك، لا تتعلق المشكلة بالمعلمين فحسب، بل بالمعلمين أيضاً⁽³⁰⁾.

39- وتشدد المقررة الخاصة على أن المسألة لا تتعلق بامتلاك حاسوب أو هاتف نقال فحسب، بل يجب أن يعرف الآباء والمعلمون والمتعلمون كيفية استخدام هذه الأدوات. وتذكر المقررة الخاصة في هذا الصدد بأن معيار إمكانية الوصول المبين في الفقرة 14(ب) أعلاه يشمل عنصراً إعلامياً وآخر معرفياً. وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء تقييم دقيق للنتائج المحققة بفضل التعليم عن بُعد والتعليم الإلكتروني، لأن معايير الاتصال لا يمكن أن تشكل وحدها دليلاً على نجاح التعليم.

40- وبالتالي، فإن المستوى المتدني جداً لإعداد المعلمين وتدريبهم في مجال التعليم عن بُعد، حتى في أغنى البلدان، يبعث على القلق. وتشير دراسة استقصائية أجرتها الرابطة الدولية للتعليم، التي تمثل

(25) المرجع نفسه.

(26) تقرير مقدم من منظمة إنقاذ الطفولة.

(27) انظر <https://en.unesco.org/news/startling-digital-divides-distance-learning-emerge>. جمّعت الأرقام الواردة في هذه الصفحة الإلكترونية من قبل فرقة عمل المعلمين، وهي تحالف دولي تنسقه اليونسكو، استناداً إلى بيانات مستقاة من معهد اليونسكو للإحصاء والاتحاد الدولي للاتصالات.

(28) المرجع نفسه.

(29) Comité européen pour l'enseignement catholique, Information Bulletin No. 7 (أيار/مايو 2020)، صفحة 4. متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://enseignement.catholique.be/ceec_wp/wp-content/uploads/: 2017/04/CEEC-Newsletter-N%C2%B07-Mai2020fr%C3%A7s.pdf (بالفرنسية).

(30) Education International, "COVID-19 and education: how education unions are responding – survey report" (نيسان/أبريل 2020)، الصفحتان 9 و10.

نقابات المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم في جميع أنحاء العالم، إلى أن نحو 29 في المائة فقط من المحييين أعلنوا أن الحكومات قدّمت دعماً مناسباً وكافياً للمدرّسين أثناء فترة الانتقال من التعلم في المدارس إلى التعلم الرقمي والتعلم عن بعد⁽³¹⁾.

41- وفي معظم الحالات، تسمح طرائق التعليم عن بُعد المعتمدة على التكنولوجيا المنخفضة مثل الإذاعة والتلفزيون بالوصول، وهي تصل بالفعل، إلى عدد أكبر بكثير من الأطفال مقارنة بالإنترنت، لكن الوصول إلى الإذاعة ليس بأي حال من الأحوال عالمياً. ولم تسمح هذه الطرائق، عند استخدامها، بالوصول إلى أكثر الطلاب تهميشاً وحرماناً، بمن فيهم طلاب المناطق الريفية والنائية⁽³²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال أكثر الفئات تهميشاً تعاني، في بعض أنحاء العالم، مثل تشاد وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل، من غياب الكهرباء.

42- وقد أعرب عن قلق خاص حيال مدى وصول الفتيات إلى التكنولوجيات. وتشير التقارير إلى أن "بعض الآباء يترددون، بسبب المعايير الجنسانية الضارة وتصوراتهم المتصلة بالمخاطر التي تهدد سلامة بناتهم أو سمتهن، في السماح لهن باستخدام بعض الأجهزة. وفي أشد البلدان فقراً، تقل فرص استخدام النساء الإنترنت بنسبة 33 في المائة مقارنة بالرجال"⁽³³⁾.

43- وتستوجب حالة الأطفال ذوي الإعاقة اهتماماً أكبر. والكثير من المتعلمين الذين يعانون من الصم أو مشاكل في السمع لا يمكنهم الوصول إلى التعليم. أما المتعلمون المكفوفون فلا يمكنهم الوصول إلى جميع المنصات الإلكترونية المستخدمة للتعلّم عن بعد⁽³⁴⁾.

44- وحل مشاكل الحصول على الكهرباء والوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيات المتقدمة، مثل الحواسيب، مسألة مرتبطة بالإرادة السياسية. وتشير المقررة الخاصة في هذا الصدد إلى العمل الذي اضطلع به المقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية بشأن الحق في الاستفادة من التقدم العلمي وتطبيقاته، على النحو المنصوص عليه في المادة 15 من العهد، والتعليق العام الذي اعتمده اللجنة مؤخراً بشأن هذه المسألة⁽³⁵⁾.

جيم - رقمنة التعليم: التحديات والفرص

45- على الرغم من أوجه القصور في الوصول إلى التعلم الإلكتروني عن بُعد، فإن استخدام هذا الأسلوب من التعلّم تسارع كثيراً بسبب الأزمة الصحية، وقد يبدو، في نظر الكثيرين، عاملاً واعداً جداً لتحسين أعمال الحق في التعليم للجميع في المستقبل.

46- وتؤكد المقررة الخاصة أن فرصاً عديدة قد تتاح بالفعل، لكنها تحذّر من مغبة الترويج لحلول سهلة قد تكون مضرّة، وغير مفيدة، للحق في التعليم. واستناداً إلى الحق في التعليم، ينبغي التصدي لعدد من التحديات ومناقشتها، واتخاذ القرارات بمشاركة أصحاب المصلحة، بمن فيهم المتعلمون والآباء والمعلمون. ويجب التفكير بجدية في مكانة التعليم الرقمي ومحتواه، وفي معناه وفعاليته، وفي تأثيره على صحة وتعليم الأطفال وغيرهم من المتعلمين. ويجب، على سبيل المثال، إيلاء الاعتبار لعواقب الاستخدام الكثيف للشاشات من قبل الأطفال، ولخطر التعرض للإيذاء عبر الإنترنت.

(31) المرجع نفسه، الصفحتان 6 و7.

(32) تقرير مقدم من منظمة إنقاذ الطفولة. انظر أيضاً "School's out: now what?"، Carvalho and Crawford.

(33) Malala Fund، "Girls' education and COVID-19"، الصفحة 8.

(34) تقرير مقدّم من التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية.

(35) الوثيقة A/HRC/20/26 والتعليق العام رقم 25 (2020) بشأن العلوم والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

47- وينبغي ألا يُنظر إلى نشر التعلم عن بُعد عبر الإنترنت (إلى جانب الإذاعة والتلفزيون) إلا كحل مؤقت يهدف إلى معالجة أزمة معينة. ولا ينبغي أبداً أن تشكل رقمنة التعليم بديلاً للتعليم بحضور المعلمين. وفي حال أصبح التعليم عن بُعد النموذج الجديد للتعليم بعد انتهاء الجائحة، فإنه سيؤثر في صلب الحق في التعليم ومقصده. والتعليم الحضوري والمباشر لا يمكن المعلمين من تقديم المحتوى فحسب، بل أيضاً من ضمان فهمه وتلقيه على نحو جيد. وعلاوة على ذلك، لا ينحصر دور التعليم في نقل المعرفة التعليمية، بل يهدف إلى: تطوير المهارات الاجتماعية العاطفية، وتعزيز روح النقد، والإبداع، وروح المواطنة، والتفاهم المتبادل بين الجماعات التي تحتاج إلى التلاقي والاختلاط من أجل العيش معاً وبناء مجتمع سلمي. ويهدف التعليم أيضاً إلى ربط الأطفال بالطبيعة وبيئتهم. وهو عمل اجتماعي يضطلع به مجتمع من المعلمين الذين يحتاجون إلى تفاعل إنساني حقيقي.

48- ويجب أن تقدّم أدوات التعلّم عن بُعد محتوى عالي الجودة ومكثفاً مع السياقات المحلية، ولا سيما مع اللغات المحلية، ويجب أن ترافق بتدريب فعال ومستمر للمعلمين والمتعلمين. وينبغي أن تسمح للمعلمين والمتعلمين بتقديم إسهاماتهم، وأن تسمح أيضاً بتمايز تربوي يتوقف على مستوى وقدرات المتعلمين وبنوع من الحرية الأكاديمية والإبداع.

49- ويثير التعليم الرقمي قضايا أخرى مهمة، مثل حماية البيانات واحترام خصوصية المعلمين والمتعلمين. وكما أشار إلى ذلك باحث ومدافع عن حقوق الطفل بمنظمة هيومن رايتس ووتش:

تولى للبيانات الخاصة بتعليم الأطفال حماية أقل بكثير مما تولى للبيانات الصحية. وتملك العديد من البلدان لوائح تنظم الاستخدام والنشر الملائمين للبيانات الصحية الشخصية، بما في ذلك في حالات الطوارئ. وفي حين قد تكون البيانات المدرسية للأطفال حساسة بنفس القدر - كونها تكشف الأسماء وعناوين السكن والسلوكيات وغيرها من التفاصيل الشخصية التي يمكن أن تضرّ بالأطفال والأسر عند استخدامها بصورة سيئة - فإن معظم البلدان لا تملك قوانين لحماية خصوصية بيانات الأطفال⁽³⁶⁾.

وفي هذا الصدد، أعرب عن القلق إزاء الخيارات الشعبية للتعلّم عن بُعد التي نشرتها اليونيسكو⁽³⁷⁾. ومن دواعي القلق بوجه خاص مسألتنا مراقبة المدرسين والمتعلمين عن بُعد وبيع البيانات.

50- وتشير المقررة الخاصة في هذا الصدد إلى أنه يتعين على الدول، وفقاً لمبادئ أيدججان، أن تحدد وتطبق معايير دنيا تغطي ما يلي:

احترام الخصوصية وحماية البيانات، من خلال ضمان احترام سيادة القانون والممارسات الأخلاقية فيما يتعلق بالبيانات الشخصية. ويجب على الدول أيضاً أن تكفل عدم جمع أي بيانات شخصية، بما في ذلك البيانات البيومترية، أو الاحتفاظ بها دون موافقة صاحبها، أو تقاسمها مع أطراف ثالثة دون موافقة صريحة ولأغراض أخرى غير التعليم، بما في ذلك لأغراض تجارية أو متعلقة بالهجرة أو الأمن⁽³⁸⁾.

51- ويمثل وصول القطاع الخاص على نحو واسع إلى مجال التعليم عن طريق التكنولوجيا الرقمية خطراً كبيراً على نظم التعليم والحق في التعليم على المدى الطويل، ويجب التحكم فيه بما يتماشى مع

(36) Hye Jung Han, "As schools close over coronavirus, protect kids' privacy in online learning" (هيومن رايتس ووتش، 27 آذار/مارس 2020).

(37) المرجع نفسه. للاطلاع على الخيارات التي نشرتها اليونيسكو، انظر الرابط الإلكتروني التالي: <https://en.unesco.org/covid19/educationresponse/solutions>.

(38) المبدأ 55.

المعايير القائمة، بما في ذلك مبادئ أبيدجان. ويساور المقررة الخاصة قلق خاص إزاء إمكانية أن يفضي الدور الكبير للقطاع الخاص في هذا السياق إلى أن تبسط الكيانات التجارية الساعية إلى الاستفادة من أزمة "كوفيد-19" سطوتها على الموارد العامة المحدودة للتعليم، على الرغم من البحوث التي تبين وجود فجوات هائلة في الوصول إلى تكنولوجيا التعلّم الرقمي على أساس الدخل والموقع الجغرافي ونوع الجنس⁽³⁹⁾.

52- ويثير تطوير الشراكات بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص تساؤلات بشأن طبيعة مشاركة كل جهة من الجهات الفاعلة في التعليم والفوائد التي ستجنيها من هذه الشراكات، سواء من حيث الإعانات العامة، وجمع البيانات، والإعلانات الموجهة إلى الأطفال والشباب⁽⁴⁰⁾، وبشأن التغييرات على المدى الأطول في العناصر التي ستحدد نظم التعليم عند انتهاء الأزمة⁽⁴¹⁾. ولا يمكن التقليل من المخاطر المرتبطة بوضع البيانات وزمام التحكم في التعليم في يد ثلثة من الشركات الموجودة في عدد محدود من البلدان. وتوجد بدائل للحلول التجارية، بما في ذلك الأدوات الخاضعة لتراخيص المشاع الإبداعي والمنصات العامة للتعلّم عبر الإنترنت، وهي بدائل ينبغي استغلالها وتعزيزها.

دال- حقوق المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم

53- يجب أن تراعي القرارات المتعلقة بالتعليم في سياق وباء كوفيد-19 مسألة أن المتعلمين جزء لا يتجزأ من مجتمعاتهم. وهكذا ينبغي الاعتراف بتأثير مختلف جوانب القرارات المتعلقة بالتعليم على حقوق الذين يعلمون ويعرّون المتعلمين ويتواصلون معهم⁽⁴²⁾.

54- ولم تؤثر أزمة "كوفيد-19" في المتعلمين فحسب، بل في المعلمين أيضاً. ووفقاً لليونسكو، تضرّر 63 مليون معلم بالتعليم الابتدائي والثانوي من الاضطرابات غير المسبوقة التي تسببت فيها جائحة "كوفيد-19"⁽⁴³⁾. ولم يشمل هذا العدد معلمي المرحلة قبل الابتدائية وأساتذة التعليم العالي، وسائر الموظفين الآخرين بالمؤسسات التعليمية، مثل المعلمين المؤقتين أو المشاركين، والأشخاص الذين يقدمون دعماً إضافياً للمتعلّمين ذوي الإعاقة أو الاحتياجات الخاصة، وموظفي الإدارة والنظافة والأمن، وعمال المطاعم المدرسية، وسائقي الحافلات.

55- وهؤلاء العمال هم أيضاً أصحاب حقوق. وسواء أكانوا يعملون في القطاع العام أو الخاص، فإنه ينبغي أن يتمتعوا بجميع الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في التمتع بظروف عمل عادلة ومؤاتية، بما يشمل أجراً عادلاً وظروف عمل آمنة وصحية وفرصاً متساوية في الترقية والاستراحة وأوقات الفراغ والتحديد المعقول لساعات العمل؛ والحق في الضمان الاجتماعي، بما فيه التأمين الاجتماعي؛ والحق في تكوين نقابات والانضمام إلى نقابة من اختيارهم؛ والتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية (المواد 7 و8 و9 و12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

(39) تقرير مقدم من أوكسفام.

(40) انظر، على سبيل المثال، "Solidarité Laïque, "Beware: major risk of privatization of world education!"، انظر أيضاً الوثيقة A/69/286.

(41) انظر، على سبيل المثال، "Ben Williamson, "New pandemic edtech power networks" (1 نيسان/أبريل 2020).

(42) Aoife Nolan, "Should schools reopen? The human rights risk - an advisory note to Independent SAGE" (May 2020). (أيار/مايو 2020).

(43) انظر <https://en.unesco.org/news/startling-digital-divides-distance-learning-emerge>

56- وقد سلّطت الأزمة الصحية الضوء على ظروف العيش السيئة في العديد من المدارس في جميع أنحاء العالم، حيث يجد المعلمون والتلاميذ أنفسهم في فصول دراسية مكتظة، حيث يسجل أحياناً نقص أو انعدام في المياه والمرافق الصحية. ولا تتوفر للعديد من المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم الحماية الاجتماعية والتدريب.

1- مشاركة المعلمين ونقابات ورابطات المعلمين في اتخاذ القرار

57- يتوقّف الإعمال الفعلي للحق في التعليم للجميع إلى حد كبير على التزام عدد كافٍ من المعلمين المدربين الذين يمكنهم المشاركة في اتخاذ القرار بشأن أفضل سبل ضمان هذا الحق.

58- وتشدّد المقررة الخاصة على أن إعمال الحقوق النقابية وحق المشاركة في عمليات صنع القرار ليس ترفاً يُكتفى بممارسته في الأوقات العادية، بل هو ضروري أيضاً في أوقات الأزمات، من أجل مسألة الفعالية. والمعلمون يعرفون طلابهم. وغالباً ما يكونون الأقدر على الابتكار والإبداع في السياق المحلي من أجل الاتصال بالأسر والمجتمعات المحلية لتقييم مشاكلها واحتياجاتها، وتكييف إجراءاتهم بما يلي هذه الاحتياجات. ولكن للقيام بذلك، يجب أيضاً دعمهم ومنحهم الثقة والاستماع إليهم، ودعوتهم إلى استغلال وتطبيق إبداعهم وتفكيرهم النقدي. ويجب الأخذ في الاعتبار، عند تخطيط التدابير التي يجب اتخاذها لمواجهة الأزمات القادمة، أن للمعلمين أنفسهم أسر والتزامات.

59- بيد أن فترات الأزمات غالباً ما تعزز المواقف الاستبدادية والهرمية، بما في ذلك في مجال التعليم. وفي حين قُدّمت أمثلة على التعاون الجيد نوعاً ما بين الحكومات ونقابات العمال خلال الأزمة، كما في موريشيوس⁽⁴⁴⁾ مثلاً، تظل المقررة الخاصة قلقة إزاء عدم استشارة رابطات ونقابات المعلمين وإشراكها في صنع القرار على نحو كافٍ في حالات كثيرة. وهكذا كان الحال عند اتخاذ قرارات مهمة مثل إغلاق المؤسسات التعليمية وإعادة فتحها. وتلقّت المقررة الخاصة تقارير تفيد بأن نقابات العمال أبلغت بإغلاق المدارس (كما في فرنسا مثلاً)⁽⁴⁵⁾، أو باختيار واستخدام منصات التعليم عن بُعد ومحتوياته وأدواته ومنهجيته، أو بالتصديق، أو عدم المصادقة، على المسار الدراسي المنجز جزئياً، أو بتغيّر الجدول الزمني المدرسي، أو بتغيّر شروط العمل، عبر وسائط الإعلام.

60- وتفيد التقارير بأن السلطات الحكومية في بعض البلدان، مثل النيجر، لم تتواصل بعد مع نقابات المعلمين بشأن أزمة "كوفيد-19". وفي بلدان أخرى، يتّسم مستوى الحوار الاجتماعي ونوعيته بالضعف، مما يعوق التعاون والجهود المشتركة لمواجهة الأزمة الصحية. والمشكلة حادة جداً في البلدان التي كان فيها التواصل بين السلطات الحكومية والنقابات سيئاً بالفعل والعلاقات متوترة قبل الأزمة، كما هو الحال في غابون وهاتي على ما يبدو.

61- وفي أنحاء كثيرة من العالم، تنظّمت نقابات المعلمين لدعم عمل الحكومة أو سد تقصيرها⁽⁴⁶⁾. وعلى سبيل المثال، نظّمت بعض النقابات تدريباً على أساليب جديدة للتعليم عن بُعد، ونشرت معلومات عن التدابير والبروتوكولات الصحية، وتبادلت المعلومات بشأن تجاربها. وقد مارس العديد منها الضغط على الحكومات لضمان احترام حقوق أعضائها⁽⁴⁷⁾، بما في ذلك حقهم في العمل في ظروف صحية، وللتقليل إلى أدنى حد من تأثير الأزمة على المتعلمين.

(44) تقرير مقدم من نقابة المعلمين الحكومية في موريشيوس.

(45) تقرير مقدم من النقابة الوطنية لمعلمي الدرجة الثانية (فرنسا).

(46) "COVID-19 and education"، Education International، الصفحتان 18 و19.

(47) المرجع نفسه، الصفحة 20.

62- وتقرّر المقررة الخاصة بأن الحكومات كانت مضطرة إلى اتخاذ قرارات صعبة في غضون فترة وجيزة، في الوقت الذي كانت فيه الشكوك العلمية المحيطة بالجائحة كثيرة. وقد اتخذت قرارات إغلاق المدارس بسرعة كبيرة بحيث لم تجد النظم التعليمية في أنحاء عديدة من العالم الوقت الكافي لوضع الخطط وتكييف أساليب عملها لضمان الاستمرارية في التعليم إلى حد ما. غير أنه، وكما ذكر سابقاً، يجب بناء القدرات اللازمة لمواجهة الأزمة قبل وقوعها. وفي النظام التعليمي، يشمل ذلك إرساء علاقات جيدة وثقة متبادلة بين الحكومة والمعلمين، بما في ذلك رباطاتهم ونقاباتهم، والآباء والمجتمعات المحلية، على الصعيدين الوطني والمحلي.

2- الحق في شروط عمل مأمونة وملائمة للصحة

63- يساور المقررة الخاصة القلق أيضاً إزاء الظروف الصحية التي عمل فيها المدرسون وغيرهم من العاملين في مجال التعليم أثناء الأزمة، ولا سيما أولئك الذين وصلوا الاعتناء بأطفال العاملين في الخطوط الأمامية، مثل العاملين في مجال الصحة. ومع العملية الجارية أو المزمعة لإعادة فتح المدارس، تكتسي هذه المشكلة حدة خاصة، لا سيما في البلدان التي تكون فيها النظم الصحية هشّة. ومع ذلك، فإن القلق يسود العالم كله.

64- وتشاطر المقررة الخاصة القلق الذي أعربت عنه الإجراءات الخاصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة إزاء عدم تلقّي بعض العاملين في الخطوط الأمامية في بلدان وقطاعات اقتصادية شتى الحماية الكافية عند بلوغ العدوى ذروتها، وتتفق مع التوصية التي تفيد بأنه ينبغي لجميع الدول والأعمال التجارية أن تكفل اتخاذ تدابير وقائية واحترازية لحماية كل عامل⁽⁴⁸⁾. ويؤثر هذا أيضاً على العاملين في مجال التعليم، بمن فيهم العاملون في المؤسسات التعليمية الخاصة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لوضع العاملين في مجال التعليم الذين يكونون ربما عرضة لخطر خاص في سياق "كوفيد-19" بسبب سنّهم أو وضعهم الصحي أو انتمائهم الإثني مثلاً.

65- وترحب المقررة الخاصة بالجهود التي تبذلها حكومات كثيرة للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي تواجه المدرسين عن طريق اعتماد تدابير التباعد البدني، والحد من عدد الأطفال في الفصول الدراسية، وتوفير وسائل الحماية مثل الأقنعة. وفي بعض الأحيان، اشترطت نقابات العمال هذه التدابير لإعادة فتح المدارس.

66- ومع ذلك، وفي حالات كثيرة جداً، يظل العمال دون حماية أو ضمانات كافية حيال عمليات إعادة فتح المدارس القادمة. وفي بلدان مثل النيجر، حيث الفصول الدراسية تضم ما بين 40 و60 طالباً ويتقاسم 4 أطفال طاولة واحدة، تبدو العودة إلى المدرسة في ظروف صحية آمنة مسألة معقدة، وهو ما يثير القلق لا بشأن صحة العاملين في مجال التعليم فحسب، بل أيضاً صحة المتعلمين. وفي بلدان أكثر ثراء، مثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أعرب عن شواغل جدّية بشأن إعادة فتح المدارس دون اتخاذ تدابير كافية للتخفيف من المخاطر التي تواجه المتعلمين والمعلمين والمجتمع المحلي على نطاق أوسع⁽⁴⁹⁾.

(48) OHCHR, "Every worker is essential and must be protected from COVID-19, no matter what" – UN rights experts (18 أيار/مايو 2020).

(49) United Kingdom, Independent Scientific Advisory Group for Emergencies, "When should a school reopen? Final report" (28 أيار/مايو 2020).

67- وفي المدارس التي لا تتوفر فيها المياه والمرافق الصحية، تثير المسألة قلقاً خاصاً. وستتناول المقررة الخاصة هذه المسألة في تقريرها المواضيعي القادم إلى الجمعية العامة، والذي سيركز على الصلات القائمة بين الحق في التعليم والحق في المياه والصرف الصحي.

3- حالة العمالة والأجور

68- وفقاً لتقارير مختلفة، تدهورت حالة عمالة وأجور المدرسين وغيرهم من العاملين في بلدان كثيرة. والمتضررون كثيراً هم مدرسو القطاع الخاص والمدرسون ذوو العقود الهشة. وقد أُبلغت المقررة الخاصة بمشاكل متصلة بإنهاء العقود، وتخفيض الرواتب والتأخر في تسديدها، وبإجبار العاملين في مجال التعليم على أخذ إجازات غير مدفوعة الأجر. وفي هذا السياق، تؤكد المقررة الخاصة على ضرورة اعتماد منظور جنساني، لأن العديد من العاملين في مجال التعليم من النساء.

69- ووفقاً للرابطة الدولية للتعليم، فإن فئة العمال المتضررين التي كثيراً ما تشير إليها نقابات العمال هي تلك التي تمارس في مجال التعليم الخاص. ومن الفئات الأخرى التي تأثرت بشدة يذكر ما يلي (من أكثرها إلى أقلها ذكراً): موظفو التعليم العالي والباحثون؛ والمعلمون المساعدون/المعوضون؛ والعاملون في مجال التعليم قبل الابتدائي؛ والمعلمون المهاجرون (الذين ذكرهم مجيب واحد فقط). وأفاد العديد من المجهيين بأن المعلمين الموظفين بعقود مؤقتة تأثروا كثيراً بإغلاق المدارس. وبإغلاق المدارس، بات العاملون الذين يتقاضون أجورهم بالساعة عاطلين عن العمل، ولم تجدد عقود العاملين بعقود مؤقتة، وبات صعباً بالنسبة للعاطلين عن العمل إيجاد عمل جديد⁽⁵⁰⁾.

70- والحالة في المدارس الخاصة تثير قلقاً خاصاً على جميع المستويات، من مرحلة التعليم قبل الابتدائي إلى التعليم العالي. ويصبح العاملون في مجال التعليم في هذه المؤسسات، بسبب نموذجها الاقتصادي الذي يعتمد كثيراً على دفع الرسوم المدرسية، وكذا ظروف عملهم غير المستقرة، أكثر عرضة للفصل وتخفيض الأجور. وقد أُبلغ عن مشاكل من هذا القبيل في إسبانيا وسري لانكا⁽⁵¹⁾ وقبرص والمغرب ونيبال، وكذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين بذلت بعض الحكومات جهوداً لتوفير شبكات الأمان الاجتماعي لهؤلاء العمال، كما في إيطاليا والمغرب مثلاً، فإن الوضع يكشف مدى أهمية حماية العاملين في المدارس الخاصة وفقاً للمعايير الدولية وعلى قدم المساواة مع نظرائهم في المدارس العامة، ولا سيما عندما تكون المدارس التي توظفهم مستفيدة من التمويل العام⁽⁵²⁾.

71- وقد أصبحت هذه المسألة مثيرة للجدل في بعض البلدان (كالمغرب مثلاً)، حيث طلبت بعض المدارس الخاصة من الوالدين أن يدفعوا الرسوم كاملة، بما في ذلك عن الثلث الثالث من السنة الذي لم يذهب فيه الأطفال إلى المدارس، مبررة طلبها بما أنجزته من استثمارات لضمان التعليم عن بُعد ورواتب المعلمين. وفي حين حُفّضت بعض المدارس رسومها، ولا سيما بالنسبة للأسر الأكثر ضعفاً، فإن أخرى لم تقم بذلك. وأفادت التقارير بأن مدارس أخرى ضغطت على الأسر من خلال تهديدها بعدم تسجيل أطفالها في السنة الدراسية المقبلة إن هي تخلت عن دفع الرسوم المطلوبة⁽⁵³⁾.

(50) "COVID-19 and education", Education International, الصفحات 13-15.

(51) المرجع نفسه، الصفحة 16.

(52) انظر المبدأين 55(هـ) و67 من مبادئ أبيدجان.

(53) انظر www.maroc-hebdo.press.ma/ecoles-privées-payer-frais-scolaire، www.bladi.net/maroc-ecoles-privées-parents,69523.html (بالفرنسية).

72- وتلاحظ المقررة الخاصة مع القلق أن بعض المدارس الخاصة أغلقت أبوابها، على غرار العديد من المؤسسات الخاصة في جميع أنحاء العالم، وأن العديد منها يواجه صعوبات اقتصادية ويُتوقع مواجهته المزيد منها بسبب انخفاض عدد عمليات التسجيل بالنسبة للسنة الدراسية المقبلة لعدم قدرة الأسر على الاستمرار في دفع الرسوم والتكاليف ذات الصلة⁽⁵⁴⁾. ومما يثير القلق بصفة خاصة التقارير التي تشير إلى الاختيار الهائل للمدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة، كما في باكستان مثلاً⁽⁵⁵⁾، بما سيؤدي إلى ممارسة ضغوط قوية جداً ومفاجئة على المدارس العامة غير الجاهزة لتسجيل الأطفال عند إعادة فتحها أو إلى ارتفاع عدد الأطفال غير المنتهين بالمدارس⁽⁵⁶⁾. وفي كينيا، أفادت التقارير بأن سلسلة المدارس "بريدج أكاديميات إنترناشيونال" فرضت على المعلمين أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر، مع تغطية تأمينهم الصحي ومنحهم مبلغاً شهرياً يعادل 10 في المائة من رواتبهم⁽⁵⁷⁾. وفي ليبيريا، أفادت التقارير بأن الشركة نفسها فرضت تخفيضاً على رواتب "الموظفين الأساسيين" بنسبة تتراوح بين 80 و90 في المائة بينما يواصل الموظفون العمل من منازلهم⁽⁵⁸⁾، وهي مسألة تشعر وزارة العمل بالقلق إزاءها وتنتظر فيها⁽⁵⁹⁾.

73- وترى المقررة الخاصة أن هذا مثال آخر على محدودية نماذج التعليم الخاصة وذات الطابع التجاري⁽⁶⁰⁾. وعندما يُفصل المدرسون أو تغلق المدارس، يحرم الأطفال من إمكانية الحصول على التعليم. ولأن مسألة إعادة فتح هذه المدارس تظل غير مؤكدة فإن الكثير من القلق ينتاب الأطفال وأسرهم على حد سواء. وفي حال وجد المعلمون عملاً بديلاً يضمن لهم دخلاً، فإنه قد يسجل، كما حدث في الماضي، نقص في عدد المدرسين عند إعادة فتح المدارس⁽⁶¹⁾.

74- وقد طلبت بعض المدارس الخاصة، بما فيها المدارس الدينية غير الربحية، دعماً مالياً من الدول لكنها لم تكن تتلقى الرد دائماً في الوقت المناسب، كما حصل على ما يبدو في ألبانيا مثلاً⁽⁶²⁾. وتؤكد المقررة الخاصة في هذا الصدد على ضرورة اتباع التوجيهات الواردة في مبادئ أيدجيان بشأن التمويل المباشر أو غير المباشر للمؤسسات التعليمية الخاصة، إذا ما اعتُبر هذا التمويل ضرورياً في أوقات الطوارئ⁽⁶³⁾. وهي تذكر بأنه يجب على الدول إيلاء الأولوية لتمويل التعليم العام وتوفيره على نحو جيد وبالمجان⁽⁶⁴⁾.

(54) انظر، على سبيل المثال، Quentin Wodon، "COVID-19 crisis, impacts on Catholic schools, and potential responses: introduction", *Journal of Catholic Education* (2020).

(55) Arshad Yousafzai، "Low-cost private schools may not be able to survive COVID-19 crisis", *The International News*, 1 April 2020.

(56) تقرير مقدّم من أوكسفام.

(57) Paul Wafula، "Bridge schools send teachers home amid coronavirus crisis", *Daily Nation*, 27 March 2020.

(58) "Labor ministry expresses concern over labor issues at Bridge International Academies Liberia: several employees express frustration", *Libeyewitness*, 26 May 2020.

(59) <https://www.facebook.com/Labourministry2018/posts/2603104286631733>

(60) انظر تقرير المقررة الخاصة بشأن هذه المسألة (A/HRC/41/37).

(61) Malala Fund، "Girls' education and COVID-19"، الصفحة 5.

(62) Comité européen pour l'enseignement catholique، Information Bulletin No. 7 (أيار/مايو 2020)، الصفحة 5.

(63) المبادئ 64-74.

(64) مبادئ أيدجيان، المبدأ الرئيسي 5.

هاء - مستقبل نظم التعليم العام

75- أضعفت تدابير التقشف وتخفيضات الميزانية التي اعتمدت في نظم التعليم العام قدرتها على مواجهة أزمة التعليم وحماية الحق في التعليم للجميع. ففي البرازيل مثلاً، أدى تخفيض التمويل ووضع حد أقصى للإنفاق العام إلى تفكك السياسات الاجتماعية، وهو ما حال دون استجابة الجهات المعنية للجائحة بصورة عاجلة وقوية⁽⁶⁵⁾. وفي المقابل، تكون البلدان التي استثمرت في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكثرت فيها التعاون والثقة مع المجتمع المدني، أكثر جاهزية للاستجابة للأزمات.

76- وعلى الرغم من وعي المقررة الخاصة بأن كل بلد سيحدد أولوياته حسب خصائص السياق المحلي وتأثير الجائحة، فإنه يساورها القلق إزاء خطر إعادة توجيه التمويل بصورة كبيرة نحو الصحة على حساب التعليم، دون مراعاة الروابط الواضحة بين هذه الخدمات الاجتماعية. وعلى نحو ما أكدته بالفعل المقررة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، فإن "الدول خصصت ما لا يقل عن 8 مليارات دولار من أجل التصدي للأثار الاقتصادية لوباء كوفيد-19. وينبغي أن توجه هذه الأموال إلى بناء اقتصاد أكثر شمولاً يقوم على الحق في العمل وفي الضمان الاجتماعي، فضلاً عن الحق في السكن اللائق والرعاية الصحية والتعليم"⁽⁶⁶⁾.

77- وعلاوة على ذلك، ونظراً للأزمة الاقتصادية الكبرى التي تعاني منها جميع البلدان، بما في ذلك زيادة المديونية، تخشى المقررة الخاصة تخفيضاً كبيراً في الميزانيات المخصصة لقطاع التعليم العام الذي أثبت رغم ذلك أهميته الحاسمة في أوقات الأزمات، بما في ذلك أزمة "COVID-19". ومن شأن حدوث تراجع كبير في تمويل المدارس العامة إلى تراجع نوعية التعليم وإمكانية الحصول عليه، وإلى زيادة انتشار المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة وغير ذلك من عمليات الخصخصة نتيجة تزايد عجز الحكومة عن تلبية الاحتياجات، مما يؤدي إلى اعتماد أو إعادة اعتماد الرسوم المدرسية وانخفاض معدلات التسجيل⁽⁶⁷⁾. وقد تفضي الزيادة المحتملة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في فترة ما بعد الأزمة إلى زيادة أوجه عدم المساواة في التعليم، مع مشاركة ومسؤولية ضعيفتين من المواطنين. ومما يثير القلق بشكل خاص التخفيضات المحتملة في ميزانية التعليم الشامل.

78- وفي حين دعا البعض إلى تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي، تؤكد المقررة الخاصة أن هذه الشراكات تحتاج إلى تمحيص، مع مراعاة أثر السياسات السابقة على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم. وتشير كذلك إلى أنه "يجب على الدول التي تقدم المساعدة والتعاون الدوليين ألا تعتمد أو تدعم أو تطلب تدابير تراجعية غير مقبولة فيما يتعلق بالحق في التعليم العام"⁽⁶⁸⁾. وهي تؤيد توصية لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن تستخدم الدول حقها في التصويت داخل المؤسسات المالية الدولية لتخفيف العبء المالي الذي يقع على البلدان النامية التي تكافح الجائحة، لا سيما عن طريق تمكين هذه البلدان من آليات مختلفة لتخفيف عبء الديون⁽⁶⁹⁾.

(65) OHCHR, "COVID-19: Brazil's irresponsible economic and social policies put millions of lives at risk, UN experts say" (29 April 2020). انظر أيضاً: Andressa Pellanda and Gabriel Morais, "Brazil: students, teachers' unions and civil society lead the struggle for the right to education", National Campaign for the Right to Education, 19 آب/أغسطس 2019.

(66) OHCHR, "COVID-19 crisis highlights urgent need to transform global economy, says new UN poverty expert" (1 أيار/مايو 2020).

(67) Jo Walker and others, The Power of Education to Fight Inequality أيضاً انظر أوكسفام. انظر أيضاً (Oxford, Oxfam International, September 2019).

(68) انظر المبدأ 46 من مبادئ أيبيدجان.

(69) الوثيقة E/C.12/2020/1، الفقرة 21.

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

79- أظهرت الأزمة بقوة أن المؤسسات التعليمية تؤدي دوراً مركزياً في مجتمعاتنا، ليس فقط فيما يتعلق بإعمال الحق في التعليم الشامل الجيد للجميع، ولكن أيضاً من حيث ضمان عدد من الخدمات الاجتماعية لأكثر الفئات تهميشاً، ونقل المعلومات الصحية، وتطوير مهارات اجتماعية عاطفية تسمح بتعزيز قدرة المجتمعات على المقاومة، وتوفير الدعم الأساسي للعاملين في مجال الصحة الذين يوجدون في الخطوط الأمامية ولم يكن باستطاعتهم البقاء مع أطفالهم، وتمكين الوالدين من العمل لكي يشتغل اقتصاد البلدان. وينبغي الاعتراف بالقيمة الحقيقية للمدرسين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم. وقد شكلت المدارس والدوائر التعليمية مساحة تضامن أساسية خلال الأزمة. ولا بد من إمعان النظر في هذه التجربة.

80- وينبغي إجراء تقييم دقيق لأثر إغلاق المؤسسات التعليمية على مختلف الفئات السكانية في جميع البلدان، مع مراعاة الطابع التقاطعي للتمييز. وإذا كان واضحاً أن أزمة التعليم أثرت بشكل مفرط في الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، فإن ذلك وقع في سياق انعدام مساواة هيكلية راسخ ومعترف به. وليس من المستغرب أن يعاني أشد الناس عوزاً، الذين يتعرضون للتمييز على أساس المركز الاقتصادي والاجتماعي، والنوع الجنسي والجنساني، والأصل العرقي، والموقع الجغرافي، والإعاقة، والحالة الصحية، معاناة خاصة جراء ذلك من حيث حقهم في التعليم ومسارات حياتهم المستقبلية على المدى الطويل. ولأنه يجري حالياً إعادة فتح العديد من المدارس في مختلف أنحاء العالم، فإنه من المهم إنشاء نظم لمراقبة معدلات التسرب من المدارس على جميع المستويات ورصدها. وهذا ضروري ليس فقط للتقليل إلى أدنى حد من الأثر على أشد الفئات ضعفاً، بل أيضاً من أجل الاستعداد للأزمة المقبلة.

81- غير أن هذا التقييم لا يجب أن يخلل تبعات أزمة التعليم فحسب، بل أيضاً أسبابها. وينبغي أن يكشف النقاب، في كل سياق محلي، عن الديناميات التي أدت إلى زيادة التمييز في التمتع بالحق في التعليم خلال الأزمة.

82- وهكذا، ينبغي أن يشمل هذا التقييم ما يلي: تزايد أوجه عدم المساواة الناجم عن التدابير المتخذة لمواجهة الجائحة؛ مدى استدامة النماذج الاقتصادية والمالية التي تقوم عليها نظم التعليم، بما في ذلك عواقب سوء تمويل المؤسسات التعليمية العامة؛ ودور القطاع الخاص في التعليم؛ ومدى كفاية الحماية الاجتماعية المقدمة للعاملين في مجال التعليم، بما في ذلك في القطاع الخاص؛ وغياب التعاون بين إدارات الدولة والمؤسسات التعليمية والمعلمين والمتعلمين والآباء والمجتمعات المحلية.

83- وقامت العديد من الوكالات الحكومية والحكومية الدولية، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني، بنشر عدد كبير من المبادئ التوجيهية والتوصيات المفيدة بشأن كيفية معالجة أزمة التعليم على المدى القصير (بما في ذلك عند إعادة فتح المدارس) وكذا المدى الطويل، والتي هي في البعض منها مفصلة جداً ومكيفة مع حالات محددة. وترحب المقررة الخاصة على وجه خاص بالتوجيهات المفيدة التي وضعتها الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وعلى نحو خاص، الرابطة الدولية للتعليم.

84- وبدلاً من تكرار هذه التوصيات أو تلخيصها، تفضل المقررة الخاصة التركيز على بعض التوصيات التي تحدّد ما ينطوي عليه اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الأزمة. وتوصي، على وجه الخصوص، بما يلي:

(أ) ينبغي أن تمتثل القيود المفروضة على الحق في التعليم امتثالاً دقيقاً الشروط المنصوص عليها في المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرها من الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ب) ينبغي للحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أن تدمج إطار التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والقابلية للتكيف كدليل للسياسات العامة في جميع مراحل النظام التعليمي، بما في ذلك على مستوى المدارس؛

(ج) ينبغي للدول أن تزود نظم التعليم الوطنية بخطط استعداد لتوفير التعليم في حالات الطوارئ وأن تدرّب واضعي خطط التعليم على جميع المستويات. وينبغي أن تستند هذه الخطط إلى ضمان الحق في التعليم للجميع وإطار التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والقابلية للتكيف؛

(د) ينبغي للدول أن تنشئ آلية مؤسسية تعنى بالتخطيط للأزمات والكوارث وإدارتها. وينبغي أخذ القرارات في إطار هذه الآلية على مستوى عال وأن تنفذ على نحو لامركزي، بما يضمن اتخاذ القرارات ذات الصلة على الصعيد المحلي بالتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين، كما في حال إعادة فتح المدارس مثلاً؛

(هـ) ينبغي لجميع الدول أن تتخذ، على وجه الاستعجال، تدابير خاصة ومحددة الأهداف، بطرق منها التعاون الدولي، لمعالجة الجائحة وتخفيف أثرها على الفئات الضعيفة، وكذلك على المجتمعات المحلية والفئات المعرضة للتمييز والحرمان الهيكلي. وفي سياقات كثيرة، يعني ذلك إعطاء الأولوية للتعليم عن بُعد باعتماد النهج الأيسر والقائمة على التكنولوجيا المنخفضة أو الأدوات غير التكنولوجية، فضلاً عن اتخاذ تدابير مثل فرض وقف اختياري على دفع الرسوم المدرسية، وتوفير تحويلات نقدية للأسر، وتوفير الأغذية وغيرها من الخدمات الاجتماعية للأطفال الضعفاء خلال الأزمة؛

(و) بمراعاة الأهمية الخاصة لحق الأطفال في التعليم، يجب أن يولي صناع القرار اهتماماً خاصاً وأولوية لحقوق الطفل. وينبغي للدول أن تجري تقييماً لأثر القرارات المتعلقة بالتعليم في سياق الأزمة على حقوق الطفل. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تتيح للأطفال فرص إبداء آرائهم وأخذها في الاعتبار في عمليات صنع القرار في سياق أزمة كوفيد 19؛

(ز) ينبغي التشديد بوجه خاص على حق كل فتاة ومنتعلم من ذوي الإعاقة في مواصلة التعليم أيضاً، وفقاً للتوجيهات التي وضعتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هذا الصدد، وكذلك الأمر بالنسبة لحق الأطفال أو المتعلمين المهمشين أو الضعفاء الآخرين، بمن فيهم المهاجرون والأطفال المتضررون من الأزمات الإنسانية؛

(ح) ينبغي ألا يُنظر إلى نشر التعلم عن بُعد عبر الإنترنت (إلى جانب الإذاعة والتلفزيون) إلا كحل مؤقت يهدف إلى معالجة أزمة معينة. وينبغي ألا تحل رقمنة التعليم أبداً محل التعليم الحضوري الذي يقدمه المعلمون. وينبغي التفكير بجدية في مكانة التعليم الرقمي ومحتواه، وفي معناه وفعالته، وفي مدى تأثيره على صحة وتعليم الأطفال وغيرهم من المتعلمين.

(ط) يجب أن تقدم أدوات التعلم عن بعد محتوى عالي الجودة ومكيفاً مع السياقات المحلية، ولا سيما مع اللغات المحلية، ويجب أن ترافق بتدريب فعال ومستمر للمعلمين والمتعلمين. وينبغي أن تتيح للمعلمين والمتعلمين تقديم إسهاماتهم، وأن تسمح بتمايز تربوي وفقاً لمستوى

وقدرات المتعلمين، وأن تسمح بنوع من الحرية الأكاديمية والإبداع. وينبغي أن تصمم هذه الأدوات على نحو يضمن حماية بيانات المتعلمين والمعلمين واحترام خصوصيتهم. وينبغي أن تكون أدوات التعلم عن بعد آمنة وألا تعرض الأطفال للخطر أو التنمر؛

(ي) ينبغي للحكومات أن تعتبر الوصول الواسع لمؤسسات القطاع الخاص إلى التعليم عن طريق التكنولوجيا الرقمية خطراً كبيراً على نظم التعليم والحق في التعليم على المدى الطويل. وينبغي لها أن تكفل، بطرق منها اعتماد لوائح مناسبة، ألا يفضي دور القطاع الخاص المتزايد إلى أن تبسط الكيانات التجارية الساعية إلى الاستفادة من الأزمة سطوتها على الموارد العامة المحدودة للتعليم، أو جمع بيانات الدارسين والمعلمين، أو توجيه الإعلانات صوب الأطفال والشباب. وينبغي تطوير حلول التعليم والتعلم كصالح عام، دون فرض تراخيص تجارية أو غيرها من التراخيص التقييدية التي تهدد التمتع بالحق في التعليم وتزيد من أوجه عدم المساواة؛

(ك) ينبغي للدول أن تفي بالتزاماتها بموجب المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بتخصيص أقصى ما يتاح لها من موارد لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إعمالاً كاملاً، بما في ذلك الحق في التعليم، على نحو تدريجي. ولذلك، يجب على الدول أن تكثف جهودها لتعبئة الموارد المحلية، لا سيما من خلال اعتماد سياسات ضريبية تصاعدية. وتؤكد المقررة الخاصة في هذا الصدد الأهمية القصوى لتوطيد نظم التعليم العام وإعطاء الأولوية لتوفير تعليم عام مجاني بأعلى جودة يمكن بلوغها، وفقاً للمبدأ 34 من مبادئ أبيدجان؛

(ل) بمراعاة ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وكذلك أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تكون الاستجابة للأزمة متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات، ويجب أن تتخذ الإجراءات في إطار احترام مبدأ استمرارية جميع الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة والإسكان والغذاء والعمالة. وبالتالي، ينبغي للدول أن تحرص على عدم إعادة توجيه أموال طائلة صوب قطاعي الصحة أو الاقتصاد على حساب التعليم؛

(م) في حال اتخذت في ظروف استثنائية تدابير تراجعية فيما يتعلق بالحق في التعليم، يجب على الدول أن تحرص على أن تكون هذه التدابير متفقة مع قانون ومعايير حقوق الإنسان السارية. ويجب على الدول التي تقدم المساعدة والتعاون الدوليين ألا تعتمد أو تدعم أو تطلب تدابير تراجعية غير مقبولة فيما يتعلق بالحق في التعليم العام.

(ن) ينبغي دعم الدول أكثر من خلال توفير المساعدة الكافية لنظم تعليمها العام كوسيلة لضمان ألا تؤدي الأزمة إلى زيادة خصخصة التعليم وإضفاء طابع تجاري عليه؛

(س) ينبغي للدول أن تستخدم حقها في التصويت داخل المؤسسات المالية الدولية لتخفيف العبء المالي الواقع على البلدان النامية التي تكافح الوباء، وأن تتخذ في هذا السياق تدابير مثل تمكين هذه البلدان من آليات مختلفة لتخفيف عبء الديون، بما في ذلك إلغاء الديون؛

(ع) ينبغي للجهات المانحة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالتركيز على السياق المحلي، مع ضمان حصول المنظمات المحلية والوطنية على التمويل للاستجابة للأزمة، والاعتراف بجزئتها المحلية وقدرتها على الوصول إلى السكان المهمشين؛

(ف) ينبغي للدول أن تكفل حقوق المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم، في القطاعين العام والخاص، أثناء الأزمة وبعدها، ولا سيما حقهم في التمتع بشروط عمل عادلة ومؤاتية، وفي تكوين النقابات والانضمام إلى نقابات من اختيارهم، وفي الضمان الاجتماعي، بما في

ذلك التأمين الاجتماعي، وفي التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية (المواد 7 و8 و9 و12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛

(ص) ينبغي لجميع الدول والكيانات التجارية أن تتأكد من وجود تدابير وقائية واحترازية لحماية وضمان الحق في الصحة، بما في ذلك الصحة العقلية والرفاه، لكل متعلم وعامل في مجال التعليم، ولا سيما عند إعادة فتح المؤسسات التعليمية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى أولئك المعرضين للخطر بصفة خاصة؛

(ق) ينبغي إرساء علاقة طيبة وثقة متبادلة بين الحكومات والمعلمين ورباطات ونقابات المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم، وكذا الآباء والمجتمعات المحلية، على الصعيدين الوطني والمحلي. وينبغي أن تظل خطوط الحوار الدائمة مفتوحة في جميع مراحل الأزمة لضمان أن تكون التدابير المعتمدة كافية وفعالة ومقبولة من الجميع. وينبغي إعادة فتح المدارس بالتعاون مع المعلمين ورباطاتهم ونقاباتهم؛

(ر) ينبغي إجراء تقييم للدروس المستفادة من أجل المضي في تعزيز دور الوالدين والأسر في تعليم أطفالهم؛

(ش) على المدى الطويل، ينبغي تعزيز دور المؤسسات التعليمية في تطوير المهارات النفسية والعاطفية لجميع الأشخاص وقدرة المجتمعات على الصمود، وحمله على محمل الجد.